دراسات البيان

العدد (١) حزيران ٢٠١٧ مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط

رئيس التحرير

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

سكرتير التحرير

د. عبد الكريم حسين الفيصل

هيئة التحرير

أ.د. سعد عبد الحسين التميمي
أ.د. عبد الحسين غانم صخي
أ.د. ماجدة إبراهيم
أ.د. ضياء حسن الحسني
أ.د. رياض خليل إبراهيم
د. شروق كاظم سلمان
أ.م. سمير عبد الواحد ياسين
د. ابتسام السيد عبد الكريم المدني
د. سامر سعدون العامري
د. علي ناجي عطية
د. نادية محمد جواد
د. علي طاهر الحمود

الهيئة الاستشارية

البروفيسور إيرك ديفس
د. جعفر باقر الدجيلي
د. جلال عبد الجبار
د. جين مون
د. خالد حنتوش ساجت
البروفيسور رافد الخضار
أ.د. زهير عبد الكريم جعفر الحسني
أ.د. صالح مهدي الحسناوي
أ.د. عادل هادي حسين البغدادي
أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله
د. عبد الجبار محمود فتاح
د. مظهر محمد صالح

محرر اللغة الإنجليزية / د.محمد العسكري

محرر اللغة العربية / م.م. زياد طارق شولي

المحتويات

الافتتاحية ٧

سياسة تركيا تجاه العراق ١٩٩٠ – ٢٠١٠ ..... ٩

أ.عربي لادمي محمد

العلاقة بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية ٢١

أ.م.د. عيسى أحمد الشلبي

استراتيجية التسويق الدعائي والإعلامي لتنظيم داعش الإرهابي ٥٣

(رؤية في تسويق الدعاية والحرب النفسية للتنظيم)

أ.د كامل القيّم

الدولة العربية المعاصرة .. بين إشكالية المكونات (الإثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة ١٠٧

أ.د. عبد السلام إبراهيم بغدادي

تجربة الاتحاد الأوروبي وإشكالية العمل العربي المشترك ١٤٣

أ.د. محمود علي الداود

سياسة تركيا تجاه العراق ١٩٩٠-٢٠١٠

Turkey's policy toward Iraq 1990-2010

اعداد: أ.عربي لادمي محمد *

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أثر التحولات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط منذ العام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠١٠ على سياسة تركيا تجاه العراق، وتتطرق أيضاً إلى الأطر المتحكمة في هذه السياسة سواءٌ أتعلق الأمر بالتحولات التي شهدتها النخب الحاكمة في تركيا أم تعلق بتلك الأطر التأريخية التي تتحكم في العلاقات التركية–العراقية ولاسيما ما يخص قضايا الكرد، وصراع الأراضي المتنازع عليها في كركوك، وقضية الموصل، ومسألة المياه.

Summary:

This study deals with the impact of the changes that have defined the region of the Middle East from 1990 to 2010 and Turkey's policy toward Iraq, and also to address the regulating frameworks in this policy, whether the transformations in the ruling elites in Turkey or the historic frameworks that control Turkish relations, particularly with regard to issues concerning the Kurds, Kirkuk, Mosul and water resources.

* أستاذ علوم سياسية بجامعة الجزائر ladmi.sp@yahoo.com

مقدمة

عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك بحسب التحولات التي شهدها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، والتدخل السوفيتي في أفغانستان، وتفكك الاتحاد السوفيتي فيما بعد، وقيام حرب الخليج الثانية، انتهاءً بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومن ثم احتلال العراق ٢٠٠٣؛ وذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل، وفي العراق على وجه الخصوص، إذن إلى أي مدى تاثرت السياسة الخارجية تجاه العراق بالتحولات التي شهدتها المنطقة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠م؟

يمكن تفكيك الإشكالية السابقة إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما ملامح السياسة الخارجية تجاه تركيا قبل احتلال العراق ٢٠٠٣؟
- ما موقف تركيا من احتلال العراق؟
- ما مبادئ السياسة التركية تجاه العراق بعد الاحتلال؟

ولكي نجيب على الإشكالية السابقة يمكن أن نختبر الفرضية الآتية:

- التغيير في النخبة السياسية الحاكمة في تركيا أدى إلى التحول في السياسة الخارجية تجاه العراق.

ستتناول هذه الدراسة موضوع البحث من خلال المحاور في أدناه:

أولاً: سياسة التدخل العسكري ١٩٩٠–٢٠٠٠:

١– الموقف من غزو العراق للكويت.

٢– سياسة الاجتياح لشمال العراق.

ثانياً: التحول في السياسة التركية تجاه العراق ٢٠٠٢–٢٠١٠م:

١– المبادئ الأساسية تجاه العراق بعد الاحتلال.

٢– تركيا والموقف من الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣.

٣– سياسة تركيا تجاه العراق بعد الحرب.

الخاتمة.

أولاً: سياسة التدخل العسكري ١٩٩٠-٢٠٠٠:

١- الموقف من غزو العراق للكويت:

جاء غزو العراق للكويت ليضع حداً لعلاقات تركية-عراقية اتسمت بالإيجابية والتحالف طيلة ثمانينيات القرن الماضي؛ مما جعل تركيا تنضم للمعسكر الغربي ضد العراق، معتبرةً هذا الغزو فرصة ذهبية لاستعادة دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفيتي، فسمحت لقوات التحالف الدولي أن تستخدم القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق.

إن مسارعة تركيا بفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاءت على وفق استراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي المتمركز شمال العراق ضمن خطة لاسترجاع مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين[١].

نلاحظ أن النخبة التركية آنذاك اغتنمت فرصة اجتياح العراق للكويت من أجل تحفيز دور تركي بمظلة التحالف الدولي لتكريس نفوذها في منطقة كركوك والموصل ذات الأهمية الاستراتيجية، وهو ما ظهر بالفعل من خلال سياسة الاجتياح المتكررة لشمال العراق.

٢- سياسة الاجتياح لشمال العراق:

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية انتهجت تركيا سياسة التدخل العسكري في شمال العراق بنحو مستمر بحجة تعقب عناصر حزب العمال الكردستاني، ففي ١٩٩١/١٢/١٨م انتقلت السياسة التركية من دور الوسيط والحامي للأكراد في شمال العراق إلى دور المراقب على تحركاتهم[٢]؛ وهذا لموقفها الرافض لإقامة دولة كردية مستقلة شمال العراق، لما قد ينجر عنها من سلبيات في تقوية حزب العمال الكردستاني في تركيا.

وقد تبنت حكومات تركيا المتعاقبة منذ عام ١٩٩١ -بما فيها حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية- خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية، مما أدى إلى اجتياحات متكررة للجيش التركي لشمال العراق في ظل غياب لسلطة مركزية عراقية، ففي ١٩٩٦/٥/٦ اخترقت القوات التركية بطائرتها الحربية أراضي شمال العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، ونفذت عمليتين بهذه المنطقة خلال شهر حزيران ١٩٩٦، توغلت خلالها في العملية الأولى ٧ كلم داخل العراق في ١٩٩٦/٠٦/١٥ واجتاحت في العملية الثانية الحدود العراقية باستخدام ١٢ كتيبة من قواتها الخاصة، وخلال الفترة من آب ١٩٩١ وحتى تموز ١٩٩٦ قامت تركيا بـ١٤ غارة جوية و٨ غارات جوية في شمال العراق[٣].

---

١. محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد: ١٣، شتاء ٢٠٠٧م، ص: ٨٤.
٢. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وpkk في العلاقات العربية-التركية (العلاقات السورية-التركية أنموذجاً)، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ص: ٢٤٩.
٣. جلال عبد الله عوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت، مركز الدراسات العربية، ١٩٩٨، ص: ١٥١.

إن عمليتي الاختراق التي قامت بهما تركيا في شمال العراق عام ١٩٩٦، كانت رسالة من تركيا لجيرانها ولاسيما سوريا، وإيران، ولبنان بأن تركيا بإمكانها القيام بتدخلٍ عسكريٍ في أي لحظة وفي أي دولة إذا ثبت أنها ستساهم في زعزعة أمن تركيا.

على الرغم من التدخل العسكري في شمال العراق إلا أن تركيا حرصت أن تكون المنطقة خالية من قوات أجنبية (أمريكية) آنذاك، وتجلى ذلك في رفض تركيا للعملية العسكرية الأمريكية في جنوب العراق «ضربة الصحراء»، وذلك ما أكدته رئيسة الوزراء التركية «تانسو تشيللر» في ١٦ أيلول ١٩٩٦ إذ قالت:[٤] «إن تركيا ترفض استخدام الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة «إنجرليك» لشن غارات على العراق»، وهذا الرفض جاء للحفاظ على مصالح تركيا في العراق، وكذلك مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية الأخرى ولاسيما النفطية منها كالجماهيرية الليبية، والدول الإسلامية، فضلاً عن انتماءات «نجم الدين أربكان» الإسلامية، التي طالما كانت تعكسها مواقفه ضد سياستي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة.

كانت الضربة الأمريكية في جنوب العراق تهدف إلى إخراج القوات العراقية من شمال العراق، ومحاولة إقامة حكومة إقليم كردستان العراق؛ وذلك أعطى دافعاً للتقارب التركي–العراقي في المجال الأمني لمواجهة إقامة دولة كردية تقتطع جزءاً من حدود الدولتين المشتركة.

وفي هذا الإطار اقترحت «تشللر» في ١٩٩٦/٩/٤ إنشاء منطقة أمنية عازلة في شمال العراق لحماية تركيا من قوات حزب العمال الكردستاني (PKK) المتمركزة هناك، ويبلغ عمق هذه المنطقة في مساحة تتراوح ما بين ٥ إلى ٢٠ كلم داخل شمال العراق على امتداد الحدود مع تركيا، وهذا يعني اقتطاع تركيا جزءاً من أراضي العراق، وتهديد سيادته ووحدة أراضيه[٥].

وحتى لا يفهم هذا الاقتراح بالمعنى الحقيقي له (تهديد سيادة العراق) سارع «يشار ياقيش» سفير تركيا في مصر في ٨ من الشهر نفسه بالتوضيح قائلاً: إن: «تركيا من أحرص الدول على وحدة أراضي العراق وسلامته واستقلاله السياسي، وإن قيام كيان كردي في شمال العراق يُعَدُّ خطراً يهدِّدُ وحدة تركيا وسلامتها، وإن حكومته اتصلت بالحكومة العراقية طالبةً منها القيام بمنع التسلل عبر أراضيها إلى تركيا، ورد العراق بأنه أبلغ تركيا بعدم استطاعته القيام بذلك، وفي غياب سلطة مركزية عراقية في شمال العراق، اضطرت تركيا إلى إعلان منطقة خطورة مؤقتة في هذا الإقليم، وهي منطقة ليست عازلة؛ لأنه لن يكون هناك وجود تركي دائم، ولم تكن هناك طلعات استطلاعية لجمع المعلومات وتوجيه ضربات وقائية إلى خطط حزب العمال الكردستاني (PKK) الرامية إلى شن عمليات إرهابية ضد تركيا»[٦].

٤. المرجع نفسه، ص: ١٥٣.
٥. وليد رضوان، مرجع سابق، ص: ٢٥٣.
٦.المرجع نفسه، ص: ٢٥٤.

إن هذا التحرك العسكري في شمال العراق والتهديدات التركية المستمرة لسوريا جاءا كنتيجة طبيعية للتنسيق العسكري التركي-الإسرائيلي الذي بلغ ذروته عام ١٩٩٦، على الرغم من التغيُّرات الداخلية -فوز حزب إسلامي في الانتخابات التشريعية- التي عرفتها تركيا في نهاية ١٩٩٥.

لقد تراجعت تركيا عن فكرة المنطقة الأمنية بعد أن واجهت العديد من المواقف الدولية الرافضة للفكرة، والداعية إلى التزام تركيا باحترام سيادة العراق والحفاظ على سلامة أراضيه واستقلاله[٧].

في ١٤ آيار ١٩٩٧م، قامت تركيا بأكبر عملية اجتياح لشمال العراق -على الرغم من أن مدتها لم تبلغ مدة عملية فولاذ ١٩٩٥م-، وأخذت هذه العملية اسم فولاذ (٩٧) واستمرت ٣٦ يوماً، وقد كان عذر تركيا في هذا العملية هو أنها جاءت بناءً على طلب «مسعود البارزاني» رئيس إقليم كردستان، وأنها ستنسحب فور إنجاز مهمتها. في ٢١ حزيران ١٩٩٧م تم سحب القسم الأكبر من القوات التركية من شمال العراق، ولم تتوقف تركيا عند هذه العملية في تدخلها العسكري في العراق، بل واصلت عملياتها البرية والجوية في شمال العراق، إذ بلغت ٧٣ عملية، منها ١٣ عملية غزو بري، و٥٨ عملية قصف جوي[٨].

تعد قضيتا الموصل وكركوك سبباً لتأزُّم العلاقات التركية-العراقية في بداية تسعينيات القرن الماضي فضلاً عن القضية الكردية؛ وذلك إثر التصريحات العديدة لمسؤولين أتراك حول تبعية مدينتي الموصل وكركوك لتركيا بدلاً من العراق، ففي هذا الشأن أكد الرئيس التركي «سليمان ديميريل» في الأول من آيار ١٩٩٥م على ضرورة تعديل الحدود العراقية-التركية لأسباب أمنية، وإشارته إلى أن الموصل «ما زالت تابعة إلى تركية»[٩].

إن سعي القادة الأتراك إلى وضع منطقة أمنية على الحدود الشمالية للعراق بحجة الدواعي الأمنية إنما كان مجرد مغالطة لتحقيق هدف متوارث عبر الحكومات التركية المتتالية منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة والمتعلق باسترجاع الموصل المدينة التي تعدُّ من أغنى المدن العراقية بالنفط، لكن بعد ظهور بوادر الحرب الأمريكية على العراق بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان، تحولت الأولويات التركية تجاه العراق، خوفاً من تعرض مصالحها في المنطقة للخطر بعد احتلاله.

٧. جلال عبد الله عوض، مرجع سابق، ص: ١٦٨.
٨. وليد رضوان، مرجع سابق، ص: ٢٤٨.
٩. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧، ص: ٢٤٨.

ثانياً: التحول في السياسة التركية تجاه العراق ٢٠٠٢-٢٠١٠م:

١- المبادئ الأساسية تجاه العراق بعد الاحتلال:

ظهر تقرير سري أعدته وزارة الخارجية التركية في صيف ٢٠٠١ يعكس مجمل المواقف التركي من العراق والمسألة الكردية في شماله ويضع التقرير خطة عمل من ثمانية بنود متصلة بالعراق على النحو الآتي[١٠]:

- إن الأساس هو أن ليس للعراق أي مشكلة مع الأمم المتحدة ولا يشكل تهديداً لجيرانه.
- يجب حماية وحدة الأراضي العراقية.
- يجب أن يكون في العراق سلطة مركزية وبصورة نهائية.
- يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنين.
- عدم إعطاء الأقليات في العراق إدارة منفصلة.
- عدم تشكيل العراق تهديداً لتركيا من الناحية العسكرية.
- يجب دعم الحلول والخطوات التي تقلل من تدخل القوى غير الإقليمية في العراق.
- يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية.

وسعت تركيا لتحقيق هذه الأهداف نحو خاص بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم تزامناً مع تأصيل الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق الذي هو جوهر الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم سعت الحكومة التركية لاحتواء أكراد العراق حتى لا يدعموا حزب العمال الكردستاني، وحتى يحموا مصالحهم الاقتصادية في العراق، وقد استخدمت تركيا أيضاً الأقلية التركمانية في العراق من خلال دعمهم في قضايا حقوق الإنسان وحماية حقوقهم الوطنية[١١]، وأصبحوا بمنزلة لوبي تركي في العراق يسهر على حماية مصالح تركيا في العراق. منذ عام ١٩٩٦م تعاملت تركيا مع حزب العمال التركماني في شمال العراق كونه يشكل عنصر العلاقة الفاعلة مع حكومة تركيا، ولاسيما بعد أن أصبح يقوم بدور مهم بين الفصائل الكردية شمال العراق، حتى أصبح محوراً رئيساً يعكس استراتيجية تركيا العراق[١٢].

---

١٠. وليد رضوان، مرجع سابق، ص: ٣٥٦.

١١. هنري .ج. باركي، "تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار»، Special Report، 06/2003، متوافر على الرابط الآتي: http://www.usip.org/files/resources/sr141_arabic.pdf في ٢٠١١/٠٣/٢٤ على ١٦:١٠.

١٢. محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص: ٩٣.

إن اهتمام تركيا بالأقلية التركمانية في العراق يأتي في إطار اعتمادها على مفهوم الهوية في سياستها الخارجية، ومثلما تستعمل معيار الدين في سياستها تجاه الدول الإسلامية؛ وذلك لما للهوية من دور في تحديد توجهات السياسة الخارجية، حسب النظرية البنائية في العلاقات الدولية.

٢- تركيا والموقف من الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣:

أكد الرئيس التركي السابق «أحمد نجدت سيزر» خلال زيارته إلى قطر في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٢م على مبدأ حماية وحدة العراق وسلامة أراضيه حينما قال: «تركيا تولي أهمية كبيرة لوحدة العراق، وقد أوضحت بصورة جلية أنها لا ترغب في المشاركة في عملية عسكرية أمريكية ضد العراق»، أما المؤسسة العسكرية في تركيا فقد أكدت مخاوفها من تقسيم العراق، حيث صرّح رئيس الأركان التركي الجنرال «حلمي أزكوك» قائلاً: «إن أي عملية عسكرية ضد العراق ستؤدي إلى تقسيمه... والمشكلة هذه ستكون أكبر بكثير مع طرح إقامة دولة كردية مستقلة، وهذه لا يمكن لتركيا أن تقبل به... ثم إن الدول العربية لا يمكن أن تقبل تأسيس دولة كردية على أراضيها»[١٣]. جاءت هذه التصريحات من أعلى مؤسستين رسميتين في تركيا كرد فعل مباشر على إقرار الكونغرس الأمريكي تفويض الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش شن حرب على العراق.

شهد عام ٢٠٠٢م افتراقاً تأريخياً لطرفي الحلف الاستراتيجي التركي الأمريكي؛ وذلك إثر الترتيبات الأولية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب على العراق، وما نتج عنه من اختلاف وجهات النظر بين كلا الطرفين على أسباب ومبررات الحرب، وكان ذلك كذلك بداية بروز التضارب العميق بين مصالح البلدين ولاسيما في العراق، مما جعلهما يتواجهان بنحوٍ لم يكن متوقع، من خلال رفض تركيا مشاركتها في هذه الحرب، ورفض استعمال أراضيها كجبهة شمالية.

في الأول من آذار ٢٠٠٣ فاجأت تركيا الولايات المتحدة برفضها الدخول معها في هذه الحرب، وقد رفض البرلمان التركي أيضاً السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستعمال الأراضي التركية للإنزال والتحرك العسكري والبري نحو العراق[١٤].

أما المؤسسة العسكرية التركية فقد وضعت شروطاً، وفي حال توافر هذه الشروط فإن بإمكان تركيا دخول الحرب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء ذلك في تصريح رئيس الأركان التركي «ازكوك» حينما قال: «إن هذه الحرب ليست حرباً تركية، ولن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور: إعلان انفصال كردي في العراق، و نزوح عدد كبير للسكان شمال العراق، وتعرض عدد من السكان

١٣. وليد رضوان، مرجع سابق، ص: ٣٥٧.

14.Banu Eligür, Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief:No06,may2006,p03/ Available at www.brandeis.edu/crawn/publication/meb/MEB6.pdf. 8/05/2011, 12:30

لمذابح من طرف النظام الحاكم، و تعرض المدن التركية لهجمات»[١٥].

إن المؤسسة العسكرية التركية رفضت الدخول في الحرب ضد العراق؛ وذلك بصفة قطعية، نظراً للشروط الموضوعة التي من المستحيل أن تحدث في تلك الفترة:

١- من المستحيل إقامة دولة كردية مستقلة شمال العراق.

٢- إن الحرب لن تطال شمال العراق؛ لأن القوات العراقية متمركزة في وسط البلاد وجنوبها، أما الشمال فكان يتمتع بحكم ذاتي.

٣- لا يمكن تعرض السكان لمذابح من طرف النظام العراقي؛ لأن الأخير كان يسعى لحشد الدعم الشعبي ضد الحملة الأمريكية، ومن غير الممكن أن يقوم بقصف السكان، مما قد يعطي الشرعية للحرب الأمريكية ضده.

٤- تعرض المدن التركية لعملية قصف أمر مستبعد تماماً؛ لأن النظام العراقي كان يسعى لحشد دعم دولي يسانده ضد هذه الحرب، ولا يمكنه توسيع دائرة الحرب ضده بضرب تركيا.

على الرغم من رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية للإنزال على الأراضي التركية في إطار الحملة العسكرية على العراق، إلا أن ضغوطاً كبيرة تعرضت لها تركيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية جعلتها تسمح لها بإنزال بعض القطع العسكرية فقط في ميناء الإسكندرونة التركي، لكن رد فعل الرأي العام التركي الرافض لهذه العملية دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب نحو الكويت[١٦].

استمر الموقف التركي ضد الحرب على العراق حتى بعد انتهاء الغزو من خلال الحراك الدبلوماسي لتركيا؛ من أجل الإسراع بسحب القوات الأمريكية من العراق، وحرصها على وحدته، وعدم تقسيمه على فدراليات.

٣- سياسة تركيا تجاه العراق بعد الحرب:

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق سعت تركيا إلى حشد الدعم لمواقفها تجاه هذه الحرب، وحاولت توفيق وجهات النظر للدول الإقليمية كإيران وسوريا التي لها علاقة مباشرة بالعراق، وحثهما على الوقوف معها ضد أي تقسيم محتمل للعراق بعد الحرب، والوقوف ضد أي محاولة لقيام دولة كردية في شماله، ففي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ كثّف المسؤولون الأتراك زياراتهم لكل من سوريا والعراق؛ لتوطيد العلاقات بين البلدان الثلاثة، وللعمل على حل المشكلات المترتبة عن احتلال العراق، ودفعه إلى إقامة نظام سياسي مقبول في المنطقة، فضلاً عن منع إقليم كردستان العراق من الانفصال، والعمل على استقرار المنطقة[١٧].

١٥. ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦، ص: ٣٠٧.

١٦.محمد سالم السامرائي، مرجع سابق، ص: ٧٩.

١٧. أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ص: ٦٥.

لقد استعملت تركيا ورقة الأكراد في سياستها تجاه العراق حتى بعد احتلاله، فقد قامت عدة مرات بالتدخل العسكري شمال العراق بحجة ملاحقة فارين من حزب العمال الكردستاني (PKK).

ففي عام ٢٠٠٦ أعلنت تركيا أن العراق غير قادر على منع أفراد حزب العمال الكردستاني (PKK) مهاجمتها من أراضيه، فحشدت قواتها العسكرية على حدوده، وفي آب من العام ٢٠٠٧ دعا رئيس الوزراء التركي رئيس وزراء العراق نوري المالكي إلى أنقرة لتوقيع مذكرة تفاهم لمواجهة الإرهاب، إلا أن هذه المذكرة لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا بموافقة البرلمان العراقي، وذلك لن يتم إلا بموافقة حكومة إقليم كردستان العراق، فأرسلت تركيا مبعوثها «مراد أوزجليك» لتوطيد العلاقات مع جميع الطوائف والأقليات العراقية بما فيها الأكراد؛ لكسب التأييد ضد حزب العمال الكردستاني في تركيا[١٨].

وتعدُّ تركيا الاحتلال الأمريكي للعراق تهديدا لمصالحها، ولاسيما بعد تعمق العلاقات الكردستانية مع إسرائيل، وهذه الأخيرة بدأت نشاطاتها في كردستان العراق منذ عام ١٩٩١، وتزايد مطالبات الأكراد بكركوك وأجزاء من ديالى والموصل النفطية[١٩]، فتركيا تعاني من عقدة المشكلة الكردية من جانب، وتعيش في قلق السيطرة الأمريكية على منطقة كركوك من جانب آخر، بما قد يؤثر عليها اقتصادياً؛ مما فرض عليها الانفتاح على العرب لمواجهة المتغيرات الجديدة، بنحوٍ يخدم مصالحها، وفضلاً عن ذلك سعت تركيا إلى توطيد علاقاتها مع القادة الأكراد في شمال العراق، وفتحت معهم أبواب الحوار، وتبادل الزيارات الرسمية.

ففي أواخر عام ٢٠١٠ شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقاً في مجال الأمن والطاقة ولاسيما بعد إعلان إقليم كردستان العراق تذمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي.

إن من أهم الزيارات التي قام بها مسؤولون أتراك إلى شمال العراق هي زيارة وزير الخارجية ووزير التجارة والصناعة للإقليم، وإنشاء مجلس تنسيقي استراتيجي، وبالمثل كانت هناك زيارة كردية لأنقرة، كزيارة رئيس إقليم كردستان العراق إلى تركيا، ومقابلة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية للتشاور في حل قضية حزب العمال الكردستاني[٢٠].

نجحت تركيا مؤخراً بعقد صفقات اقتصادية مهمة في شمال العراق بحيث يعدُّ ذلك مركزاً مهماً لتوفير الطاقة لها.

18.Carol Migdalovitz, "Turkey: selected foreign policy issues and US views", Congressional Research Service: v07, No5700, p17 Available at: www.fas.org/sgp/crs/ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010-10:35

١٩. ثائر البياتي، "العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر»، متوافر على الرابط الآتي: http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=179 في ٢٠١١/٠٤/١٤ على ٩:٠٠.

٢٠. عبد الله عرفان، «الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان»، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٨٢، تشرين الأول ٢٠١٠، ص: ١٢٣.

في السابع من آذار ٢٠٠٨ دعا الرئيس التركي عبد غول نظيره العراقي جلال طالباني لزيارة أنقرة، والعمل على تخفيف حدة التوتر بين الفرقاء السياسين في العراق، وفي تموز من العام نفسه تم التوقيع بين الدولتين على أكبر اتفاقية استراتيجية شاملة[٢١]،وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان إلى العراق كأول زيارة رسمية من هذا النوع منذ ثمانية عشر عاماً، وتم الإعلان عن إنشاء مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين الطرفين، وفي آذار ٢٠٠٩ زار الرئيس التركي «عبد غول» العراق وهي أول زيارة من هذا النوع منذ ثلاث وثلاثين سنة[٢٢].

إن هذا التحول في السياسة التركية تجاه العراق نابع من قناعة الساسة الأتراك بأنه لا يمكن التوصل لحل مشكلة الأكراد إلا بإقامة علاقات تعاونية مع العراق –المعني الأول في المنطقة بهذا المشكل–، وإن التقارب التركي–العراقي جاء في إطار سياسة تركيا الجديدة المبنية على تعدد الأبعاد، ومبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار.

الخاتمة:

تباينت السياسة التركية تجاه العراق، حيث اتسمت بالصراع والتدخل المباشر في حقبة التسعينيات من القرن الماضي نظراً للتوجه العام الذي كان يميز النخب التركية الحاكمة آنذاك؛ مما نتج عن تلك السياسة من اجتياح مباشر في كثير من الأحيان ولاسيما في عامي ١٩٩٥، و١٩٩٧، والعمل على إقامة منطقة عازلة شمال العراق.

لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية والتحول في السياسة الخارجية التركية في شكلها العام وباحتلال العراق، اتخذت النخب الجديدة –إسلامية التوجه– مواقف جريئة، كرفضها الاحتلال الأمريكي للعراق، وعملها على وحدة العراق وسلامة أراضيها، وسعت إلى تكريس نفوذ تركيا في هذا البلد من خلال سياسة تصفير المشكلات التي انتهجتها القيادة التركية مع دول الجوار بما فيهم العراق.

تجدر الإشارة إلى أن السياسة التركية بعد أحداث ٢٠١١، وما سمي بالربيع العربي قد أخذت على عاتقها مسؤولية دعم الشعوب في ثوراتها؛ مما انعكس على سياستها تجاه دول الجوار ولاسيما تركيا وسوريا في ظل بروز تحدي تنظيم داعش الإرهابي.

٢١. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص: ٦٢٤.

22.Carol Migdalovitz,Op.Cit,p8

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

١- أوغلو أحمد (داوود)، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون.

٢- حسن ياسر (أحمد)، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦.

٣- رضوان (وليد)، العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية-التركية: العلاقات السورية-التركية أنموذجا، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

٤- عوض جلال (عبد الله)، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت، مركز الدراسات العربية، ١٩٩٨.

٥- نور الدين (محمد)، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧.

ب- الدوريات:

١- السامرائي محمود (سالم)، «المساومة في السياسة الخارجية التركية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: ١٣، شتاء ٢٠٠٧م.

٢- عرفان (عبد الله)، «الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان»، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠.

ج- مقالات الإنترنت:

١- ثائر البياتي، «العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر»، متوافر على الرابط الآتي:

http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=179، في ٢٠١١/٠٤/١٤ على ٩:٠٠.

٢- هنري .ج. باركي، «تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار»

Special Report، 06/2003، متوافر على الرابط الآتي:

http://www.usip.org/files/resources/sr141_arabic.pdf، في ٢٠١١/٠٣/٢٤ على ١٦:١٠.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Banu Eligür Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief:N°06,may2006,p03/Available at www.brandeis.edu/crawn/publication/meb/MEB6.pdf. 8/05/2011, 12:30.

2- Carol Migdalovitz, tuky :selected foreign policy issues and US views»,congression all research service: v07, No5700, P17 Available at : www.fas.org/sgp/crs/ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010-10:35.